الانتقالية اقامتها، فان العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية سوف تتدهور الى مستوى متدن أكثر. وليس من المستبعد ان يلحق هذا التدني ضرراً بالجانب الحساس من اسرائيل [المساعدات المالية]» (**المصدر نفسه**).

ويعتبر الموقف من الاستيطان في المناطق المحتلة أحد عوامل الازعاج التي يسببها الاسرائيليون للادارة الاميركية. فالموقف الاميركي المعارض للاستيطان، منذ العام ١٩٦٧، لم يتغير؛ ولهذا لا يحظى بالاستحسان من جانب الاسرائيليين. ففي الزيارة الاخيرة لرئيس الحكومة الاسرائيلية لواشنطن، في نيسان (ابريل) ١٩٨٩، أعلمه الرئيس الاميركي، بوش، بوجوب عدم اقامة مستوطنات جديدة، في المناطق المحتلة. وعلى حدّ قول مصادر اميركية، فان شامير تعهد، في حضور الرئيس الاميركي، عدم اقامة مستوطنات جديدة (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٥/١٩٩٠). ولم ينقض اكثر من يومين فقط على ذلك التعهد، حتى اعلنت اسرائيل عن اعتزامها بناء مستوطنات جديدة. وذكر احد الصحفيين الاسرائيليين ان جميع المحاولات لتنقية الاجواء بين الولايات المتحدة الاميركية ورئيس الحكومة الاسرائيلية فشلت، وذلك لاسباب، اهمها ان رئيس الحكومة الاسرائيلية لا يعتزم ان يتعهد لأي طرف، بمن في ذلك الرئيس الاميركي، بالتوقف عن بناء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي اطار الحديث عن اسباب التوتّر في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان اسباب التوتر تعود الى عدم قدرة واشنطن على استيعاب تسارع الاحداث الاخيرة في اسرائيل، التي اثارت «المرارة والاحباط»، وذلك لأن كتلاً صغيرة تتحكم في مسار الاحداث، فضلاً عن انتقال عضو كنيست من كتلة الى اخرى. واوضح ارنس ان طبيعة العلاقات القائمة مع الادارة الاميركية تندرج، منذ عهد ريغان، تحت مبدأ «اتفقنا على ألّا نتفق». ويعتقد ارنس بأنه على الرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية لم تغير مواقفها التقليدية ازاء اسرائيل، فالعلاقات بين الدولتين تقطع فترة من التوتر (**معاريف**، ١١/٥/١٩٩٠).

وشاركه في هذا الرأي عضو الكنيست زلمان شوفال، حين قال: «من المؤسف الاقرار بأن واشنطن نفسها لا تساهم في خلق اجواء الثقة المطلوبة»؛ ذلك لأن «تصريحات بوش وبيكر، بشأن القدس والاستيطان وخلافه، والاتصالات المكثفة بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. لم تزد فقط في الخشية حتى لدى اولئك الاسرائيليين المستعدين لحلول وسط بعيدة المدى، وتسببوا بشكل غير مباشر في الازمة الحكومية، بل وقدّمت الذخيرة الى المتطرفين في 'جبهة الرفض' الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٨/٤/١٩٩٠).

ومن جانبه، بسّط وزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور الامر، في مقابلة اذاعية قائلاً: «حقاً توجد خلافات في وجهات النظر بيننا وبين الادارة الاميركية، وان مثل هذه الخلافات كانت قائمة في عهود الادارات الاميركية كافة؛ ومع ذلك كانت علاقاتنا تزداد عمقاً وترسّخاً. والامر الذي ينبغي الوقوف عنده هو الافعال، لا الاقوال» (**الاذاعة العبرية**، الساعة ١٩٠٠، ٢٧/٦/١٩٩٠). «فالواقع يثبت انه على الرغم من كثرة التحدث في اسرائيل عن وجود توتر في العلاقات مع واشنطن، فان هذه الادعاءات سرعان ما تتبخر. فالغضب الاميركي على اسرائيل لم يتجاوز، بشأن الاستيلاء على المبنى في الحي المسيحي في القدس الشرقية، حدود فرض غرامة بقيمة ١,٨ مليون دولار، اقتطعت من مجموع القرض البالغة قيمته ٤٠٠ مليون دولار، والمقدّمة، اصلاً، للمساعدة في استيعاب المهاجرين الجدد» (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

لكن للصحفي رفائيل ايتان رأي آخر. كتب: «ان الامر، ظاهرياً، يدور حول موضوع تقني، هو دفع عمولة مقابل تقديم ضمان اميركي للحصول على قرض لاستيعاب المهاجرين الجدد. غير ان اوساطاً عديدة ذات صلة بالعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية رأت ان الامر يدور حول حدث تتجاوز ابعاده كثيراً نسبة الغمولة؛ هذا الامر يتعلق بخطوة لم يسبق لها مثل من جانب الكونغرس الاميركي، هي مطالبة اسرائيل بدفع 'غرامة' جرّاء نشاطها الاستيطاني.

«حقاً، ان اقامة المستوطنات في المناطق [المحتلة] كانت، وما زالت، شوكة مزعجة في العلاقات بين